

المواطنة والأمن الهوياتي في المجتمعات المعاصرة: مقاربة سوسيولوجية لمسارات التطور وتعزيز

Citizenship and Identity Security in Contemporary Societies: A Sociological Analysis of Their Development and Enhancement

ط.د/ بوخزاني عادل¹، أ.د/ مشتة ياسين²

¹ جامعة المدية (الجزائر)، البريد الإلكتروني (boukhezani.adel@univ-medea.dz)

² جامعة الجزائر 2 (الجزائر)، البريد الإلكتروني (yacine.mechta@univ-alger2.dz)

ملخص: يهدف هذا المقال إلى تحليل العلاقة بين المواطنة والأمن الهوياتي في المجتمعات المعاصرة من منظور سوسيولوجي، من خلال تتبع مسارات تطور مفهوم المواطنة وتحولاته التاريخية والفكرية، واستكشاف دوره في تعزيز التماسك الاجتماعي وحماية الهوية الوطنية في ظل التحولات العالمية الراهنة. وينطلق المقال من فرضية مفادها أن المواطنة لم تعد تقتصر على بعدها القانوني المرتبط بالحقوق والواجبات، بل أصبحت إطاراً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يساهم في بناء الانتماء الجماعي وتعزيز الشعور بالأمن الهوياتي داخل المجتمعات المتعددة والمتغيرة.

كما يناقش المقال تأثير العولمة والثورة الرقمية وتنامي التعدد الثقافي على إعادة تشكيل مفهومي المواطنة والهوية، مبرزاً أن الأمن الهوياتي أصبح رهيناً بقدرة المجتمعات على تحقيق التوازن بين المحافظة على الخصائص الثقافية والانفتاح على القيم الكونية، وبين ترسيخ الوحدة الوطنية واحترام التنوع الاجتماعي والثقافي. ويؤكد كذلك أهمية مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وعلى رأسها الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، في ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

وفي السياق الجزائري، يتناول المقال خصوصية العلاقة بين المواطنة والأمن الهوياتي في ظل التعدد اللغوي والثقافي والتحولات الاجتماعية والرقمية المتسارعة، مبيناً أن بناء مواطنة جامعة وشاملة يمثل أحد أهم المداخل الاستراتيجية لتعزيز الاستقرار المجتمعي وترسيخ الهوية الوطنية وتحويل التنوع الثقافي إلى مصدر قوة وتكامل بدل أن يكون عاملاً للانقسام والتوتر.

الكلمات المفتاحية: المواطنة؛ الأمن الهوياتي؛ الهوية الوطنية؛ التماسك الاجتماعي؛ التحولات المعاصرة.

Abstract:

This article aims to analyze the relationship between citizenship and identity security in contemporary societies from a sociological perspective by tracing the evolution of the concept of citizenship and its historical and intellectual transformations, while exploring its role in strengthening social cohesion and protecting national identity amid current global changes. The article is based on the assumption that citizenship is no longer limited to its legal dimension associated with rights and duties; rather, it has become a social, cultural, and political framework that contributes to building collective belonging and enhancing the sense of identity security within diverse and changing societies.

The article also examines the impact of globalization, the digital revolution, and the growing phenomenon of cultural diversity on the reconfiguration of the concepts of citizenship and identity. It highlights that identity security has become closely linked to societies' ability to strike a balance between preserving cultural specificities and embracing universal values, as well as between consolidating national unity and respecting social and cultural diversity. Furthermore, it emphasizes the importance of socialization institutions—particularly the family, school, media, and civil society—in promoting citizenship values and fostering social integration.

In the Algerian context, the article addresses the specific relationship between citizenship and identity security in light of linguistic and cultural diversity, as well as rapid social and digital transformations. It argues that building an inclusive and comprehensive citizenship represents one of the most important strategic approaches to strengthening social stability, consolidating national identity, and transforming cultural diversity into a source of strength and integration rather than a factor of division and tension.

Keywords: Citizenship; Identity Security; National Identity; Social Cohesion; Contemporary Transformations.

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات متسارعة وعميقة مست مختلف الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية، نتيجة اتساع نطاق العولمة وتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وما رافق ذلك من انفتاح متزايد للمجتمعات وتنامٍ للتفاعلات العابرة للحدود. وقد أفرزت هذه التحولات واقعاً جديداً اتسم بتداخل الثقافات والهويات وتزايد تأثير الفاعلين الدوليين وغير الدوليين في تشكيل الوعي الجماعي، الأمر الذي أعاد إلى الواجهة العديد من القضايا المرتبطة بالدولة الحديثة، وفي مقدمتها قضية الهوية الوطنية وآليات المحافظة عليها في ظل بيئة عالمية تتسم بالتغير المستمر والتعدد الثقافي.

وفي هذا السياق، برز مفهوم المواطنة بوصفه أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، لما يتضمنه من قيم ومبادئ ترتبط بالحقوق والواجبات والمشاركة السياسية والاجتماعية، فضلاً عن دوره في تعزيز الشعور بالانتماء وترسيخ الروابط الجامعة بين أفراد المجتمع. ولم تعد المواطنة تقتصر على بعدها القانوني أو الدستوري، بل أصبحت إطاراً ثقافياً واجتماعياً يسهم في بناء التماسك الاجتماعي وتعزيز الاستقرار المجتمعي في مواجهة مختلف التحديات المعاصرة.

في المقابل، أفرزت التحولات الراهنة إشكالات جديدة تتعلق بما يُعرف بالأمن الهوياتي، والذي يشير إلى قدرة المجتمع والدولة على حماية مقومات الهوية الوطنية والحفاظ على استمراريته التاريخية والثقافية والرمزية في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية. فمع تزايد مظاهر التعدد الثقافي واتساع فضاءات التواصل الرقمي، باتت المجتمعات مطالبة بإيجاد توازن دقيق بين المحافظة على خصوصياتها الثقافية والانفتاح على القيم الكونية، بما يضمن تعزيز الوحدة الوطنية دون المساس بالتنوع الاجتماعي والثقافي.

وتكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في الجزائر، بالنظر إلى خصوصية بنيتها الاجتماعية والثقافية التي تستند إلى مقومات متعددة ومتكاملة تشمل الأبعاد العربية والأمازيغية والإسلامية، إضافة إلى الرصيد التاريخي المرتبط بمسار الحركة الوطنية وتجربة الاستعمار والتحرر. كما أن التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال أسهمت في إعادة تشكيل مفاهيم المواطنة والانتماء والهوية، ضمن مسار يهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية مع الاعتراف بالتعدد اللغوي والثقافي الذي يميز المجتمع الجزائري.

وانطلاقاً من ذلك، تطرح هذه الدراسة إشكالية رئيسية تتمثل في التساؤل الآتي: **إلى أي مدى تسهم ثقافة المواطنة في تعزيز الأمن الهوياتي داخل المجتمع الجزائري في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية والرقمية المعاصرة؟** ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية المتعلقة بطبيعة العلاقة بين المواطنة والأمن الهوياتي، ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في ترسيخ قيم المواطنة، ومدى قدرة النموذج الجزائري على تحقيق التوازن بين الوحدة الوطنية واحترام التنوع الثقافي.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى فهم العلاقة الجدلية بين المواطنة والأمن الهوياتي من منظور سوسيولوجي، والكشف عن دور المواطنة باعتبارها آلية استراتيجية لتعزيز الاندماج الاجتماعي وترسيخ الهوية الوطنية، بما يسهم في تدعيم الاستقرار المجتمعي وتحويل التنوع الثقافي إلى مصدر إثراء وتكامل بدلاً من أن يكون عاملاً للانقسام أو التوتر.

تحديد مفهوم ثقافة المواطنة

أ. المواطنة لغة:

يشق مصطلح المواطنة من الوطن، والوطن في معجم لسان العرب هو: "المنزل الذي يقيم به، والجمع أوطان. وأوطان الغنم والبقر مرابطها، وأماكنها تأوي إليها، ومواطن مكة مواقعها". وطن يطن وطناً: أقام به.

وطن البلد: اتخذهُ وطناً. توطن البلد: اتخذهُ وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد، مواطنة: مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في المكان إقامة ومولداً (ابن منظور، 1994، مادة: وطن).
فقد تطوّر مفهوم الوطن عند العرب، فلم يعد مجرد تاريخ وجغرافيا، بل أصبح مكوناً للذات، ومساهماً عضوياً في خلق الأنا والنحن، وأصبح واهباً للمفاهيم التي ننظر بها إلى أنفسنا وإلى العالم. أي أصبح مرادفاً للثقافة (الجابري، 1996، ص 18).

ب. المواطنة اصطلاحاً:

أما المواطنة في الاصطلاح فهي أبسط معانيها: "التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة. فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أدائها" (Marshall, 1950, p. 28) ("
أما التعريف القانوني للمواطنة هي: "أن تكون عضواً في مجتمع سياسي معين أو دولة بعينها. القانون يؤسس الدولة ويخلف المساواة بين مواطنيها، ويرسي نظاماً عاماً من حقوق وواجبات تسري على المجتمع دون تفرقة. وعادة ما تكون رابطة الجنسية معياراً أساسياً لتحديد من هو المواطن في الدولة. وتجعل شرط حيازتها سواء أكانت أصلية أم مكتسبة للتمتع بكل الحقوق والحريات المدنية والسياسية" (الموسوعة العربية العالمية، 1999).

وتترتب على المواطنة القانونية - أي حمل جنسية دولة ما - ثلاثة أنماط من الحقوق والواجبات: السياسية والمدنية والاقتصادية الاجتماعية.

تشمل الحقوق السياسية الحق في الانتخاب، والترشح، والتنظيم. وأهم الواجبات دفع الضرائب المستحقة على كل مواطن وفق القوانين والإجراءات الضريبية المعمول بها.
وتتضمن الحقوق المدنية كلاً من الحريات الشخصية، والحق في الأمان والخصوصية والاجتماع، والحصول على المعلومات، فضلاً عن حرية الاعتقاد والتعبير، وحرية تشكيل تنظيمات مدنية مثل: الجمعيات والنقابات والمنظمات غير الحكومية، وحرية الانتقال والحركة والمقاومة السلمية، والحق في محاكمة عادلة.
ولا ترتبط الحقوق الاقتصادية الاجتماعية بالحق في الملكية، ولكنها تمتد إلى الحقوق المرتبطة بممارسة العمل مثل: الحصول على أجر عادل، وعطلة دورية، والحق في الإضراب والتفاوض الجماعي (Marshall, 1950, pp. 28-30).

وذهب البعض إلى أن المواطنة مصطلح مستحدث في اللغة العربية للتعبير عن الكلمة الإنجليزية *Citizenship*. أما عن تعريف المواطنة في الموسوعة العربية العالمية فهي: "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن". وتعرف دار المعارف البريطانية المواطنة بأنها: "علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات متبادلة في تلك الدولة" (الموسوعة العربية العالمية، 1999).

وعليه يتوجب وجود سلطة قضائية مستقلة في تلك الدولة قادرة على حماية حقوق الأفراد من أي اعتداء عليها، أو سلبها أو انتقاصها سواء من جانب مختلف أجهزة الدولة، أو على يد الأفراد أنفسهم في علاقة بعضهم ببعض. هذا إلى جانب منظمات فاعلة للمجتمع المدني وبالأخص المنظمات الحقوقية والإعلامية التي تنهض دائماً على حماية حقوق الأفراد، وصيانتها، والكشف عن جميع صور الانتهاك الذي قد يتعرضون له.
أما فيما يتعلق بثقافة المواطنة فتعتبر من المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر، لما تحمله من أبعاد تتجاوز مجرد الانتماء القانوني للدولة أو اكتساب صفة الجنسية. فهي تمثل نسفاً متكاملًا من القيم والمعارف والممارسات التي تحدد طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة والمجتمع، وتعكس مستوى وعي

الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، ومدى انخراطهم في الشأن العام وقدرتهم على المساهمة في تحقيق المصلحة الجماعية. (Marshall, 1950, p. 28)

وتقوم ثقافة المواطنة على مبدأ أساسي يتمثل في الاعتراف بالمساواة بين جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن اختلافاتهم الاجتماعية أو الثقافية أو اللغوية أو الدينية، باعتبار أن المواطنة تشكل إطاراً جامعاً يضمن الاندماج الاجتماعي ويؤسس لعلاقة قائمة على العدالة والاعتراف المتبادل. ومن هذا المنطلق، لا تُفهم المواطنة باعتبارها وضعاً قانونياً ثابتاً فقط، وإنما باعتبارها ممارسة اجتماعية يومية تتجسد من خلال المشاركة في الحياة العامة، واحترام القواعد المشتركة، والمساهمة في بناء المجال العمومي. (Isin & Turner, 2002, p. 6)

وفي هذا السياق، يرتبط مفهوم ثقافة المواطنة بفكرة "المواطن الفاعل"، الذي لا يكتفي بالتمتع بالحقوق التي يكفلها النظام السياسي، بل يتحمل أيضاً مسؤولياته تجاه المجتمع، ويساهم في صياغة القرارات والتأثير في القضايا العامة. فالمواطنة، وفق هذا التصور، ليست حالة جامدة أو مكتسبة بشكل نهائي، وإنما هي عملية مستمرة تتشكل من خلال التفاعل بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية والسياسية المختلفة. (Heater, 2004, p. 12).

ومن منظور سوسيولوجي، تُعد ثقافة المواطنة نتاجاً لعملية اجتماعية طويلة يتم خلالها نقل القيم والمعايير المرتبطة بالانتماء والمسؤولية والمشاركة عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وفي مقدمتها الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، إلى جانب المؤسسات السياسية والدينية. وتؤدي المدرسة بصفة خاصة دوراً محورياً في ترسيخ قيم المواطنة من خلال نشر ثقافة الحقوق والواجبات وتعزيز الشعور بالانتماء الوطني وتشجيع المشاركة المجتمعية. (Banks, 2008, p. 45) كما يرتبط انتشار هذه الثقافة بطبيعة النظام السياسي السائد، حيث تعمل البيئات القائمة على المشاركة والانفتاح على دعم المواطنة الفاعلة، في حين تحد الأنظمة الإقصائية من تطورها.

أما في الحالة الجزائرية، فإن ثقافة المواطنة ترتبط بسياق تاريخي واجتماعي خاص، يتصل بمسار بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال، ومحاولات إعادة تشكيل هوية سياسية جامعة بعد تجربة استعمارية تركت آثاراً عميقة على البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع. ومن ثم، أصبح بناء مواطنة شاملة يتطلب تجاوز الانتماءات الجزئية نحو تأسيس هوية وطنية تستوعب مختلف المكونات الثقافية واللغوية للمجتمع الجزائري في إطار من الوحدة والتكامل. (Taylor, 1994, p. 37)

وعليه، فإن ثقافة المواطنة في السياق الجزائري لا يمكن اختزالها في بعدها القانوني والمؤسساتي، بل تمثل مساراً اجتماعياً وسياسياً متواصلاً يهدف إلى تعزيز الانتماء الوطني، وترسيخ قيم المساواة والمشاركة، وتحقيق الاندماج بين مختلف مكونات المجتمع، مما يجعلها عنصراً أساسياً لفهم العلاقة بين الدولة والمجتمع وديناميات بناء الهوية الوطنية.

2. تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الحديث

عرف مفهوم المواطنة تطوراً تاريخياً وفكرياً واسعاً، انتقل خلاله من تصور تقليدي محدود ارتبط بالانتماء إلى المدن القديمة، إلى مفهوم حديث يركز على حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، والعلاقة التعاقدية بين الفرد والدولة. وقد جاء هذا التحول نتيجة سلسلة من التغيرات السياسية والاجتماعية التي أعادت تعريف طبيعة السلطة ومكانة الفرد داخل المجتمع السياسي.

ففي الفكر اليوناني القديم، ارتبط مفهوم المواطنة بالانتماء إلى المدينة-الدولة، حيث كان المواطن يتمتع بحق المشاركة المباشرة في إدارة الشأن العام، غير أن هذا النموذج ظل محدوداً وإقصائياً، إذ استثنى فئات واسعة من المجتمع، مثل النساء والعبيد والأجانب. أما في التجربة الرومانية، فقد أخذ مفهوم المواطنة بعداً

قانونيًا أكثر وضوحًا، حيث ارتبط بمجموعة من الحقوق والحماية القانونية التي يمنحها الانتماء إلى الإمبراطورية، مما ساهم في تطوير فكرة المواطنة باعتبارها علاقة قانونية بين الفرد والكيان السياسي. وقد شهد مفهوم المواطنة تحولاً جوهرياً مع ظهور الدولة الحديثة في أوروبا، خاصة في أعقاب التحولات السياسية الكبرى التي كرس مبادئ السيادة الشعبية والمساواة أمام القانون والحقوق الفردية. وفي هذا الإطار، ساهمت نظريات العقد الاجتماعي في إعادة بناء العلاقة بين الفرد والدولة على أساس التعاقد والحقوق الطبيعية والمسؤوليات المتبادلة. (Marshall, 1950, p. 10)

ويُعد ت. هـ. مارشال من أبرز الباحثين الذين قدموا تصوراً نظرياً متكاملًا حول تطور المواطنة في المجتمع الحديث، حيث ميز بين ثلاثة أبعاد رئيسية: المواطنة المدنية المرتبطة بالحقوق الفردية الأساسية كالحرية والملكية، والمواطنة السياسية القائمة على حق المشاركة في السلطة والانتخاب، والمواطنة الاجتماعية التي تشمل الحقوق المرتبطة بالرفاه والتعليم والصحة. (Marshall, 1950, p. 25–30) ويبرز هذا التصنيف انتقال المواطنة من مجرد رابطة قانونية إلى منظومة متكاملة من الحقوق والأدوار الاجتماعية.

وفي الفكر المعاصر، اتسع مفهوم المواطنة ليشمل أبعاداً ثقافية ورمزية، خاصة مع تنامي قضايا التعدد الثقافي وتزايد حضور الهويات الفرعية داخل الدولة الحديثة. فقد أصبحت المواطنة تُفهم باعتبارها عملية اندماج اجتماعي وسياسي وثقافي تتجاوز العلاقة الثنائية بين الفرد والدولة لتشمل مختلف أشكال الانتماء داخل المجتمع المتعدد. (Isin & Turner, 2002, p. 4)

كما أسهمت العولمة والتحولات التكنولوجية في إعادة صياغة مفهوم المواطنة، من خلال تجاوز الحدود التقليدية للدولة القومية وظهور أنماط جديدة من الانتماء تتجاوز الإطار الوطني، مثل المواطنة العالمية أو المواطنة ما فوق الوطنية، حيث أصبح الفرد يعيش ضمن فضاءات متعددة تجمع بين الانتماء الوطني والارتباط بالقيم والمعايير الإنسانية العالمية. (Castells, 2010, p. 61) وقد أدى ذلك إلى بروز جدل مستمر بين متطلبات المواطنة الوطنية التقليدية ومتطلبات الانفتاح العالمي.

ومن زاوية سوسيولوجية، يربط تشارلز تاييلور تطور المواطنة الحديثة بمفهوم الاعتراف، مؤكداً أن تحقيق الاندماج الاجتماعي لا يتحقق فقط عبر المساواة القانونية، بل يتطلب الاعتراف بالهويات الثقافية المختلفة داخل المجتمع، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لبناء مواطنة حقيقية قائمة على المشاركة والاحترام المتبادل. (Taylor, 1994, p. 25).

أما في الجزائر، فقد ارتبط تطور مفهوم المواطنة بمسار بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال، حيث انتقلت البلاد من نظام استعماري قائم على التمييز والإقصاء إلى محاولة بناء نموذج مواطنة يقوم على المساواة والانتماء الوطني المشترك. غير أن هذا المسار ظل مرتبطاً بتحديات إدارة التنوع الثقافي واللغوي، والتوفيق بين متطلبات الوحدة الوطنية وضرورة الاعتراف بالتعدد المجتمعي. لذلك، فإن المواطنة في الجزائر تمثل مشروعاً اجتماعياً وسياسياً مستمراً لإعادة تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة على أسس أكثر شمولاً.

وبناءً على ذلك، يتضح أن تطور مفهوم المواطنة يعكس انتقالاً تاريخياً من نموذج محدود قائم على المشاركة السياسية الجزئية إلى نموذج شامل يجمع بين الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهو ما يجعل المواطنة المعاصرة مفهوماً مركباً تتداخل فيه الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية، خاصة في المجتمعات ذات التعدد الهوياتي مثل المجتمع الجزائري.

3. مستويات تشكل ثقافة المواطنة في الدولة الحديثة

تُشكل ثقافة المواطنة منظومة متكاملة من القيم والممارسات والمعارف التي تتجاوز الفهم التقليدي للمواطنة باعتبارها مجرد علاقة قانونية بين الفرد والدولة، لتصبح إطاراً شاملاً يحدد طبيعة حضور الفرد داخل

المجتمع وموقعه في المجال العمومي. فالمواطنة في مفهومها المعاصر لا ترتبط فقط بامتلاك الحقوق وأداء الواجبات، وإنما تعبر عن درجة وعي الفرد بدوره الاجتماعي والسياسي، ومدى قدرته على المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع والمساهمة في تحقيق الصالح العام. ومن هذا المنطلق، تتضمن ثقافة المواطنة أبعادًا متعددة ومتداخلة تشمل البعد القانوني والسياسي والاجتماعي والقيمي-الثقافي، وهي أبعاد تعكس مستويات علاقة المواطن بالدولة والمجتمع. (Isin & Turner, 2002, p. 8)

ويُعد البعد القانوني أحد الأسس الرئيسية التي تقوم عليها المواطنة الحديثة، إذ يرتبط بالوضع القانوني للفرد داخل الدولة باعتباره مواطنًا يتمتع بمجموعة من الحقوق ويلتزم بمجموعة من الواجبات. ويشمل هذا البعد الحقوق المدنية الأساسية، مثل حرية التعبير والتنقل والملكية، إلى جانب احترام القوانين والالتزام بالنظام العام. وقد أكد مارشال أن المواطنة القانونية تمثل المرحلة الأولى في تطور المواطنة الحديثة، باعتبارها تقوم على مبدأ المساواة أمام القانون وضمان الحماية القانونية لجميع الأفراد دون تمييز. (Marshall, 1950, p. 14) غير أن هذا الجانب، رغم أهميته، لا يكفي وحده لبناء مواطنة فعلية ما لم يرتبط بأبعاد أخرى تضمن مشاركة الفرد واندماجه في الحياة الاجتماعية والسياسية.

أما البعد السياسي فيرتبط بمستوى انخراط المواطن في إدارة الشأن العام ومشاركته في مختلف أشكال الفعل السياسي، سواء من خلال الانتخاب أو الترشح أو المشاركة في الأحزاب السياسية وال النقابات والجمعيات. ويعكس هذا البعد طبيعة العلاقة بين المواطن والمؤسسات السياسية، ومدى قدرة الأفراد على التأثير في عملية صنع القرار. فالمواطنة في التصور الحديث لا تعني فقط الخضوع للقانون، وإنما تعني أيضًا ممارسة الحق في المشاركة والمساهمة في توجيه مسار المجتمع، باعتبار أن المواطن شريك في بناء السلطة السياسية وليس مجرد متلقي لقراراتها. (Marshall, 1950, p. 25) وفي المقابل، فإن ضعف المشاركة السياسية قد يؤدي إلى تراجع الثقة بالمؤسسات وظهور مظاهر العزوف والابتعاد عن المجال العام.

ويرتبط البعد الاجتماعي للمواطنة بمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، من خلال توفير الحقوق المرتبطة بالتعليم والصحة والعمل والحماية الاجتماعية. ويكتسي هذا البعد أهمية كبيرة لأنه يساهم في تعزيز الشعور بالانتماء وتقوية الروابط الاجتماعية، إذ إن المواطنة لا يمكن أن تتحقق بصورة كاملة في ظل وجود تفاوتات عميقة تحد من قدرة بعض الفئات على الاستفادة من حقوقها. وقد أوضح مارشال أن تطور المواطنة الاجتماعية جاء نتيجة توسع وظائف الدولة الحديثة خلال القرن العشرين، حيث أصبحت الدولة مطالبة بضمان مستوى من الرفاه الاجتماعي وتحقيق قدر من التوازن بين مختلف فئات المجتمع. (Marshall, 1950, p. 28-30) لذلك، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية يمثل شرطًا أساسيًا لترسيخ المواطنة وتعزيز التماسك المجتمعي.

كما يبرز البعد القيمي والثقافي باعتباره أحد الأبعاد الأساسية في فهم المواطنة المعاصرة، خاصة في المجتمعات التي تعرف تنوعًا ثقافيًا وهوياتيًا. فهذا البعد يتعلق بمجموعة القيم التي توجه سلوك المواطن، مثل التسامح، واحترام الاختلاف، والحوار، والتضامن، والشعور بالانتماء الوطني. وفي هذا السياق، يؤكد تايلور أن الاعتراف بالتنوع الثقافي والهوياتي داخل الدولة يمثل شرطًا ضروريًا لبناء مواطنة عادلة وشاملة، لأن إهمال خصوصيات بعض الجماعات قد يؤدي إلى الإقصاء والشعور بالتهميش. (Taylor, 1994, p. 36) ومن ثم، فإن المواطنة الحقيقية لا تقتصر على الاعتراف القانوني بالمواطنين، بل تتطلب بناء ثقافة اجتماعية تقوم على الاحترام المتبادل والاعتراف بالتعدد.

وتتضح أهمية هذه الأبعاد بشكل أكبر في المجتمعات متعددة الهويات، حيث يصبح تحقيق التوازن بين الحفاظ على الوحدة الوطنية والاعتراف بالتنوع الثقافي تحديًا أساسيًا لضمان الاستقرار الاجتماعي. وفي الحالة

الجزائرية، تتداخل هذه الأبعاد ضمن سياق تاريخي واجتماعي خاص فرضته تجربة الاستعمار وبناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال، إذ واجه المجتمع الجزائري تحدي تأسيس دولة حديثة تقوم على المواطنة والمساواة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مقومات الهوية الوطنية المتعددة. كما أن التنوع اللغوي والثقافي المرتبط بالمكونين العربي والأمازيغي يجعل من البعد الثقافي للمواطنة عنصرًا محوريًا في تعزيز الوحدة الوطنية، شريطة أن يتم التعامل مع هذا التنوع باعتباره مصدر إثراء وتكامل وليس عامل انقسام. وفي الجانب الاجتماعي، فإن استمرار بعض الفوارق الاقتصادية والاجتماعية يطرح ضرورة اعتماد سياسات عمومية قادرة على تعزيز العدالة وتوفير شروط المواطنة الفعلية.

وبناءً عليه، فإن ثقافة المواطنة في السياق الجزائري تمثل عملية اجتماعية وسياسية مستمرة تتجاوز الإطار القانوني لتشمل مختلف جوانب الحياة العامة، فهي تقوم على تكامل الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بما يسمح ببناء مجتمع أكثر اندماجًا واستقرارًا، ويعزز قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين متطلبات الوحدة الوطنية واحترام التنوع المجتمعي.

4. المؤسسات الاجتماعية ودورها في بناء وترسيخ ثقافة المواطنة

لا تُبنى ثقافة المواطنة داخل المجتمع بصورة تلقائية، وإنما تتشكل من خلال مسار اجتماعي طويل تتفاعل فيه مجموعة من المؤسسات والآليات التي تساهم في إنتاج قيم الانتماء والمسؤولية والمشاركة. فالمواطنة باعتبارها منظومة من القيم والممارسات لا تقتصر على وجود نصوص قانونية تضمن الحقوق والواجبات، بل تحتاج إلى بيئة اجتماعية وثقافية ومؤسسية تعمل على تحويل هذه المبادئ إلى سلوكيات يومية وممارسات فعلية داخل المجتمع. ومن ثم، فإن ترسيخ ثقافة المواطنة يرتبط بمدى قدرة مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية على بناء فرد واعٍ بدوره، قادر على المشاركة في الحياة العامة والاندماج في مشروع مجتمعي مشترك.

وتتعدد المؤسسات والآليات الفاعلة في بناء ثقافة المواطنة، غير أن أبرزها يتمثل في مؤسسات التربية والتعليم، ووسائل الإعلام والاتصال، والمؤسسات السياسية والقانونية، إضافة إلى تنظيمات المجتمع المدني، باعتبارها فضاءات أساسية لإنتاج القيم المواطنة وتعزيزها. وتتكامل هذه الآليات فيما بينها، إذ إن نجاح أي منها يظل مرتبطًا بمدى انسجامها مع بقية المؤسسات العاملة داخل المجتمع. (Banks, 2008, p. 52)

وتُعد مؤسسة التربية والتعليم من أهم الفضاءات الاجتماعية المسؤولة عن بناء ثقافة المواطنة، باعتبار المدرسة المجال الأول الذي يكتسب فيه الفرد المعارف والقيم المرتبطة بالانتماء والهوية والمسؤولية الاجتماعية. فالمناهج التعليمية لا تقتصر وظيفتها على نقل المعارف الأكاديمية، وإنما تؤدي دورًا أساسيًا في ترسيخ قيم احترام القانون، وقبول الاختلاف، والتعايش، والمشاركة في الحياة العامة. وفي هذا السياق، يؤكد بانكس أن التربية على المواطنة الديمقراطية تقتضي إدماج مفاهيم حقوق الإنسان والتعدد الثقافي ضمن العملية التعليمية، بهدف تكوين مواطن قادر على التفكير النقدي والمشاركة الفاعلة بدل الاكتفاء بدور المتلقي السلبي. (Banks, 2008, p. 60) ومن هذا المنظور، تصبح المدرسة مؤسسة لإعادة إنتاج القيم الاجتماعية وبناء الوعي الجماعي.

كما يمثل الإعلام والاتصال أحد الفاعلين الأساسيين في تشكيل ثقافة المواطنة، خاصة في ظل التحولات الرقمية التي جعلت وسائل الإعلام أكثر تأثيرًا في تشكيل اتجاهات الأفراد ومواقفهم. فالإعلام لا يقتصر دوره على نقل المعلومات، بل يساهم في بناء التصورات حول الدولة والمجتمع والهوية والانتماء. وعندما يتبنى خطابًا قائمًا على الحوار والتسامح واحترام التنوع، فإنه يعزز قيم المواطنة والاندماج الاجتماعي، بينما يمكن أن يؤدي الخطاب الإعلامي القائم على الإقصاء أو التمييز إلى إضعاف الثقة الاجتماعية وتعميق الانقسامات داخل

المجتمع. لذلك، يمثل الإعلام أداة ذات تأثير مزدوج، إذ يمكن أن يكون وسيلة لترسيخ ثقافة المواطنة أو عاملاً يساهم في إضعافها.

وتحتل المؤسسات السياسية والقانونية مكانة مركزية في بناء المواطنة، باعتبار الدولة الإطار المنظم للعلاقة بين الفرد والمجتمع. فترسيخ سيادة القانون، وضمان المساواة بين المواطنين، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، تعد شروطاً ضرورية لتعزيز ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة وتشجيعهم على المشاركة في الحياة العامة. ويؤكد مارشال أن تطور المواطنة يرتبط بمدى قدرة المؤسسات على ضمان الحقوق وتحقيق المساواة بين الأفراد، إذ إن ضعف المؤسسات أو غياب العدالة يؤدي إلى تراجع الشعور بالمواطنة وظهور بدائل انتمائية ضيقة. (Marshall, 1950, p. 31) وبالتالي، فإن جودة العلاقة بين المواطن والدولة تشكل عنصراً أساسياً في قوة ثقافة المواطنة داخل المجتمع.

إلى جانب ذلك، يساهم المجتمع المدني والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، مثل الجمعيات والنقابات والمنظمات الشبابية، في دعم ثقافة المواطنة من خلال توفير فضاءات للمشاركة الجماعية والتدريب على الحوار والعمل المشترك وتحمل المسؤولية الاجتماعية. فهذه التنظيمات تمثل حلقة وصل بين الدولة والمجتمع، وتتيح للأفراد فرصة ممارسة المواطنة خارج الإطار الرسمي، كما تساعد على تنمية قيم التضامن والمبادرة والمراقبة المجتمعية للأداء المؤسساتي، بما يعزز مبادئ الشفافية والمساءلة.

وفي السياق الجزائري، ترتبط عملية ترسيخ ثقافة المواطنة بخصوصيات تاريخية واجتماعية مرتبطة بمسار بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال. فقد لعبت المدرسة الجزائرية دوراً محورياً في تعزيز الهوية الوطنية ونشر قيم الانتماء من خلال تعميم التعليم وترسيخ المرجعيات الوطنية. كما ساهم الإعلام الوطني، في مختلف مراحلها، في تشكيل الوعي الجماعي وتعزيز القضايا المرتبطة بالهوية والانتماء، رغم التحديات التي فرضها تطور المجال الإعلامي وتعدد الفاعلين في ظل البيئة الرقمية الجديدة. أما المجتمع المدني، فقد عرف توسعاً تدريجياً، إلا أن فعاليته ما تزال مرتبطة بمدى استقلاليته وقدرته على التأثير في الحياة العامة.

وفي المقابل، تواجه عملية بناء ثقافة المواطنة في الجزائر مجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، من بينها التفاوتات الاجتماعية والبطالة وضعف الثقة في بعض المؤسسات، وهي عوامل قد تؤثر على درجة مشاركة الأفراد وشعورهم بالانتماء والمسؤولية الجماعية. لذلك، فإن تعزيز المواطنة يتطلب مقاربة شاملة تقوم على التكامل بين الإصلاح التربوي، وتطوير الأداء المؤسساتي، وتعزيز دور الإعلام والمجتمع المدني.

وبناءً عليه، فإن ترسيخ ثقافة المواطنة يمثل عملية مستمرة تتجاوز الجانب القانوني لتشمل مختلف الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث يتطلب بناء مواطن فاعل قادر على المشاركة والاندماج في إطار وطني جامع يحترم التنوع ويعزز الوحدة والاستقرار الاجتماعي.

5. الأمن الهوياتي: الإطار المفاهيمي والتحديات المعاصرة

يُعد مفهوم الأمن الهوياتي من المفاهيم الحديثة نسبياً في مجال الدراسات السياسية والسوسيولوجية، وقد اكتسب أهمية متزايدة مع التحولات الكبرى التي عرفها النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة، حيث انتقلت الاهتمامات الأمنية من التركيز على التهديدات العسكرية التقليدية إلى الاهتمام بقضايا أكثر ارتباطاً بالهوية والانتماء والتماسك الاجتماعي. وفي هذا الإطار، يشير الأمن الهوياتي إلى قدرة المجتمع والدولة على الحفاظ على مقومات الهوية الجماعية وضمان استمراريتها الرمزية والثقافية في مواجهة مختلف التحولات والضغط الداخلي والخارجي، دون أن يؤدي ذلك إلى الانغلاق أو رفض الاختلاف. (Castells, 2010, p. 65)

ويختلف الأمن الهوياتي عن المفهوم التقليدي للأمن الذي يرتبط أساساً بالجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية، إذ يركز على الأبعاد غير المادية للوجود الاجتماعي، مثل اللغة والدين والتاريخ المشترك والذاكرة الجماعية والقيم التي تشكل أساس الانتماء. فتهدد الهوية لا يرتبط بالضرورة بعوامل مادية مباشرة، وإنما قد ينتج عن تحولات ثقافية أو اجتماعية تؤثر في شعور الأفراد بالانتماء، وتضعف الروابط الرمزية التي تجمع مكونات المجتمع.

ومن منظور بنائي، تُفهم الهوية باعتبارها بناءً اجتماعيًا متغيرًا يتم إنتاجه وإعادة إنتاجه من خلال المؤسسات والخطابات والممارسات الاجتماعية، وليست عنصرًا ثابتًا أو جوهريًا مغلقًا. وفي هذا السياق، يوضح كاستلز أن الهوية في المجتمعات المعاصرة أصبحت مجالًا للتفاعل والصراع بين ثلاث أنماط رئيسية: الهوية المهيمنة التي ترتبط بمؤسسات السلطة والدولة، والهوية المقاومة التي تنتجها الجماعات التي تشعر بالتهميش، والهوية المشروعة التي تسعى إلى إعادة صياغة معنى الانتماء وبناء تصورات جديدة للهوية الجماعية (Castells, 2010, p. 8–12).

كما يرتبط الأمن الهوياتي بمفهوم الاعتراف باعتباره شرطًا أساسيًا لتحقيق الاندماج داخل المجتمعات المتعددة. فقد أكد تشارلز تاييلور أن الاعتراف بالهويات الثقافية المختلفة يمثل عنصرًا ضروريًا لبناء مجتمع متوازن، لأن غياب الاعتراف قد يولد الإحساس بالإقصاء والتهميش لدى بعض الفئات، وهو ما يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي (Taylor, 1994, p. 25). ومن ثم، فإن الأمن الهوياتي لا يعني فرض نموذج ثقافي موحد، وإنما يرتبط بقدرة المجتمع على تنظيم التنوع وإدارته ضمن إطار من التعايش والاحترام المتبادل.

ومن الناحية السوسولوجية، يمكن النظر إلى الأمن الهوياتي باعتباره عملية مستمرة تقوم على تحقيق توازن بين الحفاظ على عناصر الاستمرارية الثقافية والاجتماعية، وبين القدرة على التكيف مع التحولات الجديدة. فالمجتمع الذي يحافظ على هويته دون رفض التغيير يكون أكثر قدرة على مواجهة التحولات العالمية، في حين أن الجمود أو الانغلاق قد يؤدي إلى هشاشة الهوية وعدم قدرتها على التفاعل مع الواقع المتغير. وفي الحالة الجزائرية، يكتسب الأمن الهوياتي أهمية خاصة بالنظر إلى الخصوصية التاريخية والثقافية للمجتمع الجزائري. فقد تركت التجربة الاستعمارية آثارًا عميقة في البناء الهوياتي، خاصة على المستويات اللغوية والثقافية والسياسية، مما جعل مسألة الهوية الوطنية من القضايا المركزية في مشروع بناء الدولة بعد الاستقلال. كما أن التعدد اللغوي والثقافي المرتبط بالمكونات العربية والأمازيغية والإسلامية يفرض ضرورة بناء مقاربة متوازنة تجمع بين الحفاظ على الوحدة الوطنية والاعتراف بالتنوع.

وقد زادت التحولات الاجتماعية والاقتصادية وانتشار التكنولوجيا الرقمية من تعقيد مسألة الأمن الهوياتي، حيث ظهرت أنماط جديدة من الانتماء والتفاعل الثقافي أثرت في علاقة الأفراد بالهوية الوطنية. لذلك، أصبح تعزيز الأمن الهوياتي مرتبطًا ليس فقط بالسياسات السياسية، بل أيضًا بالخيارات التربوية والثقافية والإعلامية التي تساهم في بناء وعي جماعي مشترك.

وعليه، فإن الأمن الهوياتي يمثل مفهومًا ديناميكيًا يعكس قدرة المجتمع على الحفاظ على خصوصيته الثقافية مع الانفتاح على التحولات العالمية، وهو ما يجعله عنصرًا أساسيًا لفهم استقرار الدولة الحديثة، خاصة في المجتمعات متعددة المكونات مثل المجتمع الجزائري.

6. البنية المكونة للهوية ودورها في تعزيز الأمن الهوياتي

تُعد الهوية من المفاهيم المركزية في العلوم الاجتماعية، نظرًا لطبيعتها المركبة والديناميكية التي تجعلها تتجاوز فكرة الانتماء الثابت نحو اعتبارها بناءً اجتماعيًا يتشكل باستمرار داخل سياقات تاريخية وثقافية وسياسية محددة. فالهوية الجماعية ليست معطى جاهزًا، وإنما هي نتيجة تفاعل مستمر بين الأفراد والمؤسسات

والرموز والخطابات الاجتماعية التي تساهم في تحديد معنى الانتماء وحدوده. وفي هذا الإطار، يرى تشارلز تايلور أن الهوية لا يمكن فهمها خارج إطار الاعتراف المتبادل، إذ تتشكل ذات الفرد والجماعة من خلال العلاقة مع الآخرين ومن خلال مستوى الاعتراف الذي تحظى به داخل المجتمع. (Taylor, 1994, p. 31)

وتقوم الهوية على مجموعة من المكونات المتداخلة التي تمنح الجماعة شعورًا بالاستمرارية والتميز، ومن أبرزها اللغة والدين والتاريخ المشترك والقيم والرموز الوطنية. ولا تعمل هذه العناصر بصورة منفصلة، بل تتفاعل فيما بينها لتكوين منظومة رمزية وثقافية تحدد طبيعة الانتماء الجماعي وتساهم في بناء الذاكرة المشتركة.

وتحتل اللغة مكانة أساسية ضمن مكونات الهوية، فهي ليست مجرد أداة للتواصل، وإنما تمثل وعاءً للذاكرة الثقافية وحاملاً للمعاني والقيم التي تنتقل بين الأجيال. فاللغة تساهم في الحفاظ على الخصوصية الثقافية للمجتمع، كما أن تهيمشها أو فقدانها قد يؤدي إلى إضعاف أحد أهم العناصر الرمزية التي تقوم عليها الهوية الجماعية.

أما الدين، فيمثل أحد المكونات المؤثرة في تشكيل الهوية، خاصة في المجتمعات التي يحتل فيها موقعاً تاريخياً وثقافياً بارزاً. فإضافة إلى وظيفته الروحية، يساهم الدين في تنظيم العلاقات الاجتماعية وتحديد منظومة من القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والجماعات، كما يعزز الإحساس بالانتماء المشترك.

ويشكل التاريخ المشترك عنصراً أساسياً في بناء الهوية، باعتباره ذاكرة جماعية تحفظ تجارب المجتمع وأحداثه الكبرى ورموزه التاريخية. فالأحداث التاريخية، وخاصة المرتبطة بالنضال الوطني والتحويلات السياسية، تساهم في إنتاج سردية جماعية تربط الماضي بالحاضر وتمنح الأفراد شعورًا بالاستمرارية والانتماء.

كما تلعب القيم الاجتماعية دوراً محورياً في تشكيل الهوية، لأنها تحدد الإطار الأخلاقي والمعياري الذي ينظم العلاقات داخل المجتمع. وتشمل هذه القيم التضامن، والعدالة، والمساواة، والتسامح، واحترام الآخر، وهي عناصر أساسية في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الاندماج بين مختلف مكونات المجتمع.

أما الرموز الوطنية، فتؤدي وظيفة رمزية مهمة في توحيد الوعي الجماعي، وتشمل مختلف العلامات المرتبطة بالدولة والجماعة الوطنية، مثل العلم والنشيد الوطني والمناسبات التاريخية والشخصيات الرمزية. ورغم طبيعتها غير المادية، فإن هذه الرموز تساهم في تعزيز الشعور بالانتماء إلى كيان سياسي وثقافي مشترك.

ومن منظور سوسيولوجي، فإن الهوية لا تمثل مجرد مجموع هذه العناصر، بل هي نتيجة التفاعل المستمر بينها داخل سياق اجتماعي متغير. فهي تتأثر بالتحويلات الاقتصادية والسياسية والهجرة والعولمة والتكنولوجيا الرقمية، وهي عوامل تعيد تشكيل أنماط الانتماء وتصورات الأفراد حول الذات والجماعة.

وفي هذا السياق، يؤكد كاستلز أن الهوية المعاصرة أصبحت مجالاً للتنافس بين قوى اجتماعية مختلفة تسعى إلى تحديد معنى الانتماء وحدوده، سواء من خلال الدولة أو الجماعات الاجتماعية أو الحركات الثقافية. (Castells, 2010, p. 8-12).

وفق التحويلات الاجتماعية وموازين القوة داخل المجتمع.

أما في الجزائر، فتتميز الهوية الوطنية بطابع مركب نتيجة تفاعل المكونات العربية والأمازيغية والإسلامية، إضافة إلى تأثيرات التاريخ الاستعماري. ويشكل هذا التنوع عنصراً يمكن أن يعزز قوة الهوية الوطنية إذا تم التعامل معه ضمن رؤية تقوم على الاعتراف والتوازن بين الوحدة والتعدد. كما تلعب السياسات الثقافية والتربوية دوراً أساسياً في إدارة هذا التنوع وترسيخ الانتماء المشترك.

وبناءً على ذلك، فإن مكونات الهوية ليست عناصر ثابتة أو منفصلة، وإنما هي منظومة حية تتفاعل باستمرار داخل المجتمع، وتشكل الأساس الذي يحدد معنى الانتماء الجماعي واستمرارية الذاكرة الوطنية، وهو ما يجعلها عنصرًا جوهريًا في بناء الأمن الهوياتي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

7. الأبعاد السوسولوجية للأمن الهوياتي وآليات الحفاظ على التماسك المجتمعي

أصبح الأمن الهوياتي من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة، باعتباره يتجاوز الفهم التقليدي للأمن المرتبط بحماية الدولة من التهديدات العسكرية والسياسية، ليشمل قدرة المجتمع على الحفاظ على منظومته الرمزية والثقافية وضمان استمرارية مقومات هويته الجماعية في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم. فالأمن الهوياتي يرتبط بمدى قدرة المجتمع على حماية عناصره الثقافية والتاريخية والقيمية التي تشكل أساس الانتماء الجماعي، مع المحافظة في الوقت نفسه على قدرته على التفاعل مع المتغيرات الخارجية دون فقدان خصوصيته (الجابري، 1991، ص 18).

ومن منظور سوسولوجي، لا يمثل الأمن الهوياتي حالة ثابتة أو نهائية، بل هو عملية مستمرة من البناء وإعادة البناء، تتأثر بمختلف التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية. ولذلك، فإن تحقيقه يتطلب المحافظة على التوازن بين عناصر الاستمرارية التي تمنح المجتمع شعورًا بالثبات والانتماء، وعناصر التغيير التي تسمح له بالتكيف مع التحولات الجديدة. فالمجتمع الذي يعجز عن تحقيق هذا التوازن قد يواجه أزمات مرتبطة بالانتماء أو صراعات حول تعريف الهوية وحدودها.

ويقوم الأمن الهوياتي على مجموعة من الأبعاد المتداخلة، يأتي في مقدمتها البعد الثقافي الذي يرتبط بحماية اللغة والقيم والعادات والتقاليد والرموز الثقافية التي تشكل الذاكرة الجماعية للمجتمع. فالثقافة تمثل الإطار الذي تنتقل من خلاله الهوية بين الأجيال، وأي تراجع في حضورها أو ضعف في آليات نقلها قد يؤدي إلى إضعاف الشعور بالانتماء. وفي ظل الانتشار الواسع للثقافات العالمية بفعل وسائل الإعلام والتكنولوجيا الرقمية، أصبحت حماية الخصوصية الثقافية تحديًا أساسيًا أمام المجتمعات المعاصرة (غليون، 2006، ص 74).

أما البعد الاجتماعي للأمن الهوياتي فيرتبط بدرجة تماسك المجتمع وقدرته على تحقيق الاندماج بين مختلف مكوناته. فالهوية الوطنية لا تقوم فقط على العناصر الثقافية المشتركة، وإنما تحتاج أيضًا إلى وجود علاقات اجتماعية قائمة على العدالة والمساواة والشعور بالمشاركة. إذ إن انتشار مظاهر التهميش أو التفاوت الاجتماعي قد يؤدي إلى ضعف الروابط الوطنية وظهور انتمايات فرعية تنافس الهوية الجامعة. ومن ثم، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية يمثل شرطًا أساسيًا للحفاظ على الاستقرار الهوياتي.

ويتمثل البعد السياسي في قدرة الدولة على بناء إطار مؤسسي يضمن مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية وتحقيق المساواة بين المواطنين. فالأمن الهوياتي لا يتحقق فقط من خلال الحفاظ على الرموز الثقافية، بل يرتبط أيضًا بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومدى شعور الأفراد بأنهم جزء من مشروع وطني مشترك. فكلما كانت المؤسسات أكثر قدرة على تحقيق المشاركة والتمثيل، تعزز الشعور بالانتماء والثقة في الدولة.

كما يحتل البعد الرمزي مكانة مهمة في بناء الأمن الهوياتي، إذ يتعلق بالذاكرة الجماعية والرموز الوطنية والأحداث التاريخية التي تمنح المجتمع سرديّة مشتركة حول ذاته وماضيه ومستقبله. فالرموز الوطنية، مثل التاريخ المشترك والشخصيات المؤسسة والاحتفالات الوطنية، تؤدي وظيفة اجتماعية تتمثل في توحيد الوعي الجماعي وتعزيز الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية واحدة.

وفي الحالة الجزائرية، يكتسب الأمن الهوياتي أهمية خاصة بالنظر إلى الخصوصية التاريخية والثقافية للمجتمع الجزائري، حيث تتفاعل المكونات العربية والأمازيغية والإسلامية ضمن إطار الهوية الوطنية. كما أن

التجربة الاستعمارية وما خلفته من آثار ثقافية ولغوية جعلت مسألة الهوية جزءاً أساسياً من مشروع بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال. لذلك، فإن تعزيز الأمن الهوياتي في الجزائر يتطلب مقارنة تقوم على الاعتراف بالتنوع الثقافي ضمن إطار الوحدة الوطنية، وتفعيل دور المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية في بناء وعي مشترك.

وبناءً عليه، فإن الأمن الهوياتي لا يمكن اختزاله في حماية عنصر ثقافي معين، بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية والرمزية التي تعمل مجتمعة على الحفاظ على تماسك المجتمع واستمرارية هويته في ظل التحولات المعاصرة.

8. العولمة وإعادة تشكيل الهوية: التحولات والتحديات المعاصرة

تُعد العولمة من أبرز الظواهر التي أثرت في بنية المجتمعات الحديثة، إذ لم تعد تقتصر على المجال الاقتصادي، وإنما امتدت لتشمل الأبعاد الثقافية والاجتماعية والرمزية، مما أدى إلى إعادة طرح قضايا الهوية والانتماء في سياق عالمي جديد يتسم بتزايد التفاعل بين المجتمعات والثقافات. فقد ساهم التطور الكبير في وسائل الاتصال والإعلام في تسريع انتقال الأفكار والقيم والأنماط الثقافية عبر الحدود، وهو ما جعل الهوية الوطنية تواجه تحديات جديدة تتعلق بقدرتها على الاستمرار والتكيف (حسن حنفي، 2004، ص 45).

ومن أهم التحولات التي أحدثتها العولمة أنها ساهمت في تجاوز الحدود الثقافية التقليدية، حيث أصبح الفرد يعيش ضمن فضاءات متعددة من التأثيرات المحلية والعالمية. فلم تعد الهوية تقوم على مرجعية واحدة مغلقة، وإنما أصبحت أكثر تركيبيًا نتيجة تداخل الانتماءات وتعدد مصادر التأثير الثقافي. وقد أدى ذلك إلى ظهور أشكال جديدة من الهوية تجمع بين المحلي والعالمي.

كما ساهمت العولمة في ظهور ما يعرف بالتداخل أو التهجين الثقافي، حيث تتفاعل العناصر المحلية مع العناصر الوافدة لإنتاج أنماط ثقافية جديدة. وهذا التفاعل قد يمثل فرصة لإثراء الثقافة الوطنية وتطويرها، لكنه قد يتحول إلى مصدر تهديد إذا أدى إلى تراجع الخصوصيات الثقافية وضعف القدرة على إنتاج ثقافة محلية مستقلة.

ومن جهة أخرى، ترتبط العولمة بانتشار واسع لبعض النماذج الثقافية العالمية، خاصة من خلال وسائل الإعلام الرقمية والصناعات الثقافية الكبرى، مما جعل بعض المجتمعات تخشى من فقدان جزء من خصوصياتها الرمزية والثقافية. ويظهر ذلك في النقاشات المتعلقة بالهيمنة الثقافية وخطر ذوبان الثقافات المحلية أمام ثقافات أكثر انتشارًا وتأثيرًا.

غير أن العلاقة بين العولمة والهوية ليست علاقة صراع مطلق، فالعولمة قد تساهم أيضًا في إعادة اكتشاف الخصوصية الثقافية وتعزيز الوعي بالذات من خلال الاحتكاك بالآخر. فالمجتمعات لا تحافظ على هويتها بالانغلاق، وإنما من خلال قدرتها على التفاعل والانتقاء وإعادة إنتاج عناصرها الثقافية بما يتناسب مع التحولات الجديدة.

وفي السياق الجزائري، انعكست تأثيرات العولمة بشكل واضح على أنماط الحياة والثقافة، خاصة لدى فئة الشباب التي أصبحت أكثر ارتباطًا بالفضاءات الرقمية العالمية. وقد أدى ذلك إلى تغيرات في أنماط الاستهلاك الثقافي واللغوي، وفي طرق التعبير عن الانتماء والهوية. غير أن الجزائر تمتلك رصيدًا تاريخيًا وثقافيًا يمكن أن يشكل أساسًا لتعزيز الهوية الوطنية، من خلال تطوير سياسات ثقافية وتربوية وإعلامية تحقق التوازن بين الانفتاح العالمي والحفاظ على الخصوصية.

وعليه، فإن تأثير العولمة على الهوية يظل مزدوجًا؛ فهي من جهة تفتح المجال أمام التفاعل والتنوع الثقافي، ومن جهة أخرى تطرح تحديات مرتبطة بالحفاظ على الأمن الهوياتي. لذلك، فإن الرهان الأساسي لا

يتمثل في رفض العولمة، وإنما في بناء قدرة مجتمعية على إدارتها بما يخدم استمرارية الهوية الوطنية وتطورها.

9. إدارة التنوع الثقافي وبناء الانتماء الوطني في الدولة الحديثة

يُشكل التنوع الثقافي إحدى السمات الأساسية للمجتمعات الحديثة، حيث أصبحت الدولة المعاصرة فضاءً يضم تعددًا في اللغات والثقافات والمرجعيات الرمزية، نتيجة التحولات التاريخية الكبرى التي عرفتتها المجتمعات بفعل العولمة والهجرة وتطور وسائل الاتصال. فلم تعد الدولة الحديثة قائمة بالضرورة على التجانس الثقافي، وإنما أصبحت مطالبة بإيجاد صيغ جديدة لإدارة الاختلاف وتحقيق التوازن بين المحافظة على الوحدة الوطنية والاعتراف بالتنوع داخل المجتمع. (Kymlicka, 1995, p. 10)

ولا يعني التعدد الثقافي مجرد وجود اختلافات بين مكونات المجتمع، بل يشير إلى كيفية تنظيم هذه الاختلافات داخل إطار سياسي واجتماعي مشترك. فالدولة الحديثة لا تستطيع بناء استقرارها على أساس إقصاء الخصوصيات الثقافية أو فرض نموذج هوياتي أحادي، وإنما من خلال الاعتراف بالتنوع وإدماجه ضمن مشروع وطني جامع يقوم على المواطنة والمساواة. وفي هذا السياق، يرى كيمليكا أن الاعتراف بالحقوق الثقافية للجماعات المختلفة يمكن أن يعزز اندماجها داخل الدولة بدل أن يمثل تهديدًا لوحدها، عندما يتم ضمن إطار قانوني يضمن المشاركة والانتماء المشترك. (Kymlicka, 1995, p. 18)

ومن منظور سوسيولوجي، يمثل التعدد الثقافي ظاهرة ذات وجهين؛ فهو من جهة مصدر للغنى الاجتماعي والثقافي، لأنه يسمح بتعدد أشكال التعبير والإبداع ويعزز التفاعل بين الجماعات، لكنه من جهة أخرى قد يتحول إلى عامل توتر إذا ارتبط بالإقصاء أو غياب الاعتراف أو عدم المساواة بين مكونات المجتمع. فالتنوع في حد ذاته لا يمثل تهديدًا للهوية الوطنية، وإنما تتحول آثاره إلى سلبية عندما تفشل المؤسسات الاجتماعية والسياسية في تحقيق الاندماج والاعتراف المتبادل (غليون، 2006، ص 91).

وترتبط مسألة التعدد الثقافي ارتباطاً وثيقاً بتطور مفهوم المواطنة، إذ انتقلت المواطنة الحديثة من نموذج يقوم على التشابه الثقافي إلى نموذج يعترف بالتعدد داخل إطار قانوني وسياسي موحد. فالمواطنة الجامعة لا تعني إذابة الخصوصيات الثقافية، وإنما تهدف إلى ضمان مشاركة جميع الأفراد باعتبارهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، مع احترام انتماءاتهم الثقافية المختلفة. (Taylor, 1994, p. 37)

وفي المقابل، تظهر إشكالية التفكك الهوياتي عندما يتحول التنوع الثقافي إلى انغلاق داخل جماعات فرعية منفصلة عن المشروع الوطني العام. لذلك، فإن التحدي الأساسي أمام الدولة الحديثة لا يتمثل في القضاء على الاختلاف، بل في بناء آليات مؤسساتية وثقافية قادرة على تحويل هذا الاختلاف إلى عنصر تكامل اجتماعي. ويتطلب ذلك اعتماد سياسات تربية وإعلامية وثقافية تركز قيم الحوار والاعتراف والتعايش.

وفي الحالة الجزائرية، يكتسب موضوع التنوع الثقافي أهمية خاصة بالنظر إلى الخصوصية التاريخية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، الذي تشكل عبر تفاعل روافد عربية وأمازيغية وإسلامية، إضافة إلى تأثيرات تاريخية مرتبطة بالتجربة الاستعمارية. وقد شكل هذا التنوع جزءاً من مسار بناء الهوية الوطنية بعد الاستقلال، حيث ارتبط مشروع الدولة بمحاولة صياغة إطار جامع يقوم على التاريخ المشترك والانتماء الوطني.

غير أن إدارة هذا التنوع تظل من القضايا المركزية في بناء الأمن الهوياتي، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية الجديدة. فالمطلوب ليس إلغاء الاختلافات، وإنما تنظيمها ضمن تصور مواطناتي يجعل من التنوع مصدر إثراء وقوة، وليس عامل انقسام أو صراع. ومن هنا، فإن تعزيز الوحدة الوطنية يمر عبر الاعتراف بالتعدد وإدماجه داخل هوية وطنية مرنة وشاملة.

وبناءً على ذلك، فإن التعدد الثقافي داخل الدولة الحديثة يمثل واقعاً اجتماعياً لا يمكن تجاوزه، بل يتطلب سياسات تقوم على الاعتراف والمساواة والمواطنة الفاعلة، باعتبارها شروطاً أساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الأمن الهوياتي

10. الوظيفة الهوياتية للدولة ودورها في ترسيخ الأمن المجتمعي

تحتل الدولة مكانة مركزية في بناء الأمن الهوياتي باعتبارها الإطار السياسي والمؤسسي الذي ينظم العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع، ويحدد القواعد العامة للانتماء والمشاركة. فالدولة الحديثة لا تقتصر وظيفتها على حماية الأمن السياسي والاقتصادي، وإنما تمتد إلى المجال الرمزي والثقافي من خلال المحافظة على عناصر الهوية الجماعية وإعادة إنتاجها عبر المؤسسات الاجتماعية المختلفة. وفي هذا السياق، يوضح كاستلز أن الدولة تسهم في إنتاج الهوية المشروعة من خلال بناء منظومات رمزية وقيمية تساعد على توحيد المجتمع داخل إطار مشترك. (Castells, 2010, p. 9)

ويتمثل أحد أهم أدوار الدولة في صياغة سردية وطنية جامعة تستند إلى التاريخ المشترك والرموز الوطنية والقيم المؤسسة للمجتمع. فهذه السردية لا تمثل مجرد استعادة للماضي، وإنما تؤدي وظيفة اجتماعية تتمثل في بناء الذاكرة الجماعية وتعزيز الشعور بالانتماء إلى جماعة سياسية واحدة. غير أن نجاح هذه الوظيفة يرتبط بقدرة الدولة على استيعاب مختلف مكونات المجتمع وعدم اختزال الهوية الوطنية في مكون ثقافي أو اجتماعي واحد.

كما تضطلع الدولة بمهمة أساسية تتمثل في إدارة التنوع الثقافي من خلال سياسات عمومية تحقق التوازن بين الاعتراف بالخصوصيات والحفاظ على الوحدة الوطنية. فالدولة الديمقراطية الحديثة لا تقوم على الإقصاء الثقافي، وإنما على تنظيم الاختلاف ضمن إطار قانوني يضمن الحقوق والحريات لجميع المواطنين. وفي هذا الإطار، يؤكد كيمليكا أن الاعتراف بالتنوع الثقافي يمكن أن يشكل آلية لتعزيز الاستقرار عندما يرتبط بمبادئ المواطنة والمساواة. (Kymlicka, 1995, p. 26)

ويرتبط الأمن الهوياتي كذلك بقدرة الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية، لأن الشعور بالانتماء لا يتأسس فقط على الرموز الثقافية، بل يحتاج إلى شروط اجتماعية واقتصادية تضمن المشاركة والاندماج. فالنقائبات الكبيرة والإقصاء الاجتماعي قد يؤديان إلى ضعف الثقة في المؤسسات وظهور انتمايات بديلة تنافس الهوية الوطنية. لذلك، فإن العدالة الاجتماعية تمثل أحد المقومات الأساسية للحفاظ على التماسك المجتمعي (بن نبي، 1986، ص 118).

وتؤدي مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خاصة المدرسة والإعلام، دوراً محورياً في المشروع الهوياتي للدولة. فالمدرسة تساهم في نقل الذاكرة الجماعية وترسيخ قيم المواطنة والانتماء، بينما يساهم الإعلام في تشكيل الوعي العام وصياغة النقاشات المرتبطة بالهوية. ولذلك، فإن طبيعة الخطاب التربوي والإعلامي تؤثر بشكل مباشر في مستوى الانسجام الاجتماعي وفي قدرة المجتمع على مواجهة التحديات الهوياتية.

غير أن دور الدولة في حماية الأمن الهوياتي أصبح أكثر تعقيداً في ظل العولمة والثورة الرقمية، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في إنتاج الخطابات المتعلقة بالهوية. فقد أصبحت المنصات الرقمية ووسائل الإعلام العابرة للحدود تشارك في تشكيل تصورات الأفراد حول الانتماء والثقافة والقيم، مما يفرض على الدولة تطوير مقاربات جديدة لإدارة المجال الهوياتي.

وفي السياق الجزائري، ارتبط دور الدولة في حماية الأمن الهوياتي منذ الاستقلال بمشروع بناء الدولة الوطنية وترسيخ عناصر الهوية المشتركة عبر التعليم والثقافة والسياسات اللغوية والإعلامية. وقد واجهت الدولة تحديات مرتبطة بكيفية تحقيق التوازن بين الوحدة الوطنية والاعتراف بالتنوع الثقافي والاجتماعي. ومن ثم، فإن حماية الأمن الهوياتي في الجزائر لا ينبغي أن تقوم على منطلق الإقصاء أو فرض نموذج ثقافي مغلق، وإنما على بناء مواطنة شاملة تجعل مختلف مكونات المجتمع جزءاً من مشروع وطني مشترك. فالدولة القادرة على إدارة التنوع وتحقيق العدالة وتعزيز المشاركة هي الأكثر قدرة على ضمان استمرارية الهوية الوطنية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وعليه، أصبحت الوظيفة الهوياتية للدولة إحدى الوظائف الاستراتيجية للدولة الحديثة، لأنها ترتبط مباشرة بقدرتها على بناء مجتمع متماسك يجمع بين الحفاظ على الخصوصية الثقافية والانفتاح على التحولات العالمية.

11. المواطنة كإطار لإعادة بناء الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الجماعي

تمثل العلاقة بين ثقافة المواطنة والهوية الوطنية إحدى القضايا المركزية في الدراسات السوسيولوجية والسياسية المعاصرة، باعتبار أن كلاً منهما يؤثر في الآخر ويتحدد من خلاله. فالمواطنة الحديثة لم تعد مجرد رابطة قانونية بين الفرد والدولة تقوم على الجنسية والحقوق الرسمية، وإنما أصبحت منظومة من القيم والممارسات التي تحدد طبيعة انخراط الفرد في المجتمع وموقعه داخل المشروع الوطني المشترك (Marshall, 1950, p. 27).

وتسهم ثقافة المواطنة في إعادة بناء الهوية الوطنية من خلال نقل الانتماء من مستوى الارتباط العاطفي أو الرمزي فقط إلى مستوى أكثر مؤسساتية يقوم على المشاركة والمسؤولية والالتزام بالقواعد المشتركة. فالمواطن لا يكتسب شعوره بالانتماء فقط من خلال التاريخ أو الثقافة المشتركة، بل كذلك من خلال مشاركته الفعلية في الحياة العامة وشعوره بالعدالة والمساواة داخل الدولة.

ومن هذا المنظور، تصبح المواطنة آلية لإنتاج هوية وطنية جامعة، لأنها تسمح بدمج مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية ضمن إطار سياسي واحد يقوم على الحقوق والواجبات المتساوية. فكلما كانت المواطنة قائمة على المشاركة والاعتراف، ازدادت قدرة الهوية الوطنية على استيعاب التنوع الداخلي والحفاظ على تماسك المجتمع.

وفي المقابل، تمنح الهوية الوطنية المواطنة بعدها الرمزي والثقافي، لأنها توفر المرجعيات التاريخية والقيمية التي تمنح الأفراد شعوراً بالاستمرارية والانتماء. فالهوية الوطنية لا تقتصر على مجموعة من الرموز أو العناصر الثقافية، وإنما تمثل إطاراً اجتماعياً يربط الأفراد بذاكرة جماعية ومشروع سياسي مشترك.

وفي هذا السياق، يؤكد تشارلز تاييلور أن بناء مواطنة مستقرة داخل المجتمعات المتعددة يتطلب الاعتراف بالهويات الثقافية المختلفة، لأن تجاهل هذه الهويات قد يؤدي إلى الإحساس بالتهميش وفقدان الاعتراف، وهو ما يهدد الاندماج الاجتماعي (Taylor, 1994, p. 38). لذلك، فإن المواطنة لا تعني إلغاء الاختلافات، وإنما تنظيمها داخل إطار وطني قادر على تحقيق التوازن بين الوحدة والتنوع.

كما أن التحولات التي عرفت الدولة الحديثة أدت إلى تجاوز التصور التقليدي للهوية الوطنية باعتبارها هوية متجانسة ومغلقة، نحو تصور أكثر انفتاحاً يقوم على التعدد والتفاعل. وفي هذا الإطار، تلعب ثقافة المواطنة دوراً أساسياً في تحويل التنوع الثقافي والاجتماعي إلى عنصر دعم للهوية الوطنية بدل أن يكون مصدر انقسام، من خلال نشر قيم التسامح والحوار والاحترام المتبادل.

غير أن العلاقة بين المواطنة والهوية الوطنية قد تعرف بعض التوترات عندما يتم اختزال المواطنة في الانتماء القانوني فقط، أو عندما تُبنى الهوية الوطنية على نموذج أحادي يستبعد بعض المكونات الاجتماعية والثقافية. ففي هذه الحالة، قد تتحول الهوية من عامل للاندماج إلى مصدر للإقصاء، مما يؤثر على مستوى الثقة والانتماء داخل المجتمع.

وفي الحالة الجزائرية، تبرز هذه العلاقة باعتبارها جزءاً من مسار بناء الدولة الوطنية، حيث تتشكل الهوية الجزائرية من تفاعل مجموعة من الروافد التاريخية والثقافية والحضارية، من بينها البعد العربي والأمازيغي والإسلامي. ومن ثم، فإن تعزيز ثقافة المواطنة يمثل مدخلاً أساسياً لترسيخ هوية وطنية جامعة تقوم على الاعتراف بالتنوع ضمن إطار الوحدة الوطنية.

وعليه، فإن العلاقة بين المواطنة والهوية الوطنية ليست علاقة تعارض، بل علاقة تكامل متبادل؛ فالمواطنة تمنح الهوية الوطنية مضموناً سياسياً واجتماعياً يقوم على المشاركة والمساواة، بينما توفر الهوية الوطنية للمواطنة إطارها الرمزي والثقافي الذي يعزز استمراريتها واستقرارها داخل المجتمع.

12. رهانات بناء الأمن الهوياتي في الجزائر في ظل التحولات المعاصرة

يواجه الأمن الهوياتي في الجزائر مجموعة من الرهانات والتحديات المرتبطة بطبيعة التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعرفها المجتمع المعاصر. فالهوية الوطنية ليست بناءً ثابتاً ونهائياً، وإنما هي عملية اجتماعية مستمرة تتأثر بالتغيرات الداخلية والخارجية، وبقدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على المرجعيات المشتركة وإعادة إنتاجها في سياقات جديدة. (Castells, 2010, p. 65)

ويأتي التعدد اللغوي والثقافي في مقدمة هذه الرهانات، باعتباره أحد الخصائص الأساسية للمجتمع الجزائري. فالتفاعل بين المكونات العربية والأمازيغية والإسلامية يمثل رصيذاً تاريخياً وثقافياً مهماً، غير أن طريقة إدارة هذا التنوع تظل عاملاً حاسماً في تعزيز الأمن الهوياتي أو إضعافه. فغياب التوازن في الاعتراف بالمكونات الثقافية قد يؤدي إلى ظهور توترات مرتبطة بالتمثيل والاعتراف داخل المجال العمومي (غربي ودالع، 2021، ص. 571).

كما يمثل الإرث الاستعماري أحد العوامل المؤثرة في تشكيل قضايا الهوية في الجزائر، حيث خلف الاستعمار الفرنسي آثاراً عميقة في المجالات اللغوية والتعليمية والثقافية. وقد جعل ذلك من بناء الهوية الوطنية بعد الاستقلال مساراً معقداً ارتبط بإعادة تثبيت الذاكرة الجماعية وترسيخ رموز الانتماء الوطني. ولا تزال بعض القضايا المرتبطة باللغة والذاكرة التاريخية حاضرة ضمن النقاشات الاجتماعية والثقافية المعاصرة. ومن بين التحديات المهمة أيضاً استمرار بعض الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية، إذ إن الشعور بالانتماء لا يرتبط فقط بالعناصر الثقافية والرمزية، بل يتأثر كذلك بمدى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. فالتفاوتات بين المناطق والفئات الاجتماعية قد تؤدي إلى ضعف الاندماج الوطني وتراجع الثقة في المؤسسات، وهو ما يجعل التنمية المتوازنة أحد شروط تعزيز المواطنة والأمن الهوياتي (قريد، 2021، ص. 5).

وتطرح العولمة والتحولات الرقمية تحدياً جديداً أمام الهوية الوطنية، حيث أصبحت الفضاءات الرقمية مصدراً رئيسياً لإنتاج القيم والتمثيلات وأنماط السلوك، خاصة لدى الأجيال الجديدة. فهذا الانفتاح الواسع على الثقافات العالمية يمنح فرصاً للتفاعل والتبادل، لكنه يطرح في الوقت نفسه ضرورة حماية الخصوصيات الثقافية

من الذوبان أو التهميش. وفي هذا السياق، أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي فاعلاً مؤثراً في تشكيل ثقافة المواطنة وأنماط الانتماء لدى الأفراد (فريجة، 2024، ص. 90).

كما يرتبط الأمن الهوياتي بفعالية مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خاصة الأسرة والمدرسة والإعلام. فهذه المؤسسات تؤدي دوراً أساسياً في نقل القيم الوطنية وترسيخ الوعي الجماعي، غير أنها تواجه تحديات مرتبطة بتغير مصادر التأثير الاجتماعي وتعدد الفضاءات التي تنتج المعاني والقيم. لذلك، فإن تحديث وظائف هذه المؤسسات أصبح ضرورة لضمان استمرار دورها في بناء الانتماء الوطني.

ويضاف إلى ذلك تحدي العلاقة بين المواطن والمؤسسات العمومية، حيث تمثل الثقة المؤسساتية أحد العناصر الأساسية في بناء الهوية الوطنية الحديثة. فضعف الثقة أو الشعور بعدم المشاركة قد يؤدي إلى تراجع المواطنة الفاعلة، ويؤثر على مستوى الاندماج الاجتماعي والسياسي.

وفي السياق الجزائري، تتداخل هذه التحديات ضمن مسار تاريخي واجتماعي خاص يجمع بين إرث الدولة الوطنية، والتنوع الثقافي، والتحول الاقتصادي، وتأثيرات العولمة الرقمية. ولذلك، فإن بناء الأمن الهوياتي يتطلب مقاربة شاملة تتجاوز المعالجة الثقافية الضيقة لتشمل الإصلاح المؤسساتي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتطوير منظومات التربية والإعلام.

وبناءً على ذلك، فإن رهانات الأمن الهوياتي في الجزائر لا ترتبط فقط بالحفاظ على عناصر الهوية التقليدية، بل بقدرة المجتمع والدولة على بناء نموذج مواطني حديث يجعل من التنوع مصدر قوة، ويحقق التوازن بين الثوابت الوطنية ومتطلبات التحول الاجتماعي والثقافي المعاصر.

13. مؤسسات التنشئة الاجتماعية وبناء الوعي المواطني والهوياتي

تحتل مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وعلى رأسها المدرسة ووسائل الإعلام، مكانة أساسية في تشكيل ثقافة المواطنة وترسيخ مقومات الأمن الهوياتي داخل المجتمع. فهذه المؤسسات لا تقتصر وظائفها على نقل المعارف أو تداول المعلومات، بل تؤدي أدواراً رمزية وقيمية تساهم في إنتاج تصورات الأفراد حول الانتماء والهوية والعلاقة بالدولة والمجتمع. ومن ثم، فإن قدرة المجتمع على الحفاظ على تماسكه الهوياتي ترتبط بدرجة كبيرة بفعالية هذه المؤسسات في بناء وعي جماعي قائم على المشاركة والاعتراف والتعايش.

ويُعد التعليم أحد أهم الفضاءات الاجتماعية التي يتم من خلالها بناء المواطن وتشكيل وعيه بالحقوق والواجبات. فالمدرسة لا تمثل مجرد مؤسسة لنقل المعرفة العلمية، وإنما تعد فضاءً لإعادة إنتاج القيم الاجتماعية والسياسية، وترسيخ مبادئ الانتماء الوطني واحترام القانون وقبول الاختلاف. وفي هذا السياق، يؤكد بانكس أن التربية على المواطنة الديمقراطية تقتضي إدماج مفاهيم حقوق الإنسان والتعدد الثقافي داخل المناهج التعليمية، بهدف تكوين مواطن قادر على المشاركة والتفاعل الإيجابي مع قضايا مجتمعه (Banks, 2008, p. 63).

ومن منظور سوسيولوجي، تلعب المدرسة دوراً محورياً في بناء الهوية الوطنية من خلال تقديم سردية مشتركة حول التاريخ والقيم والرموز الجماعية. غير أن فعالية هذا الدور ترتبط بمدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق التوازن بين ترسيخ الثوابت الوطنية والاعتراف بالتنوع الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع. فالمناهج التي تستوعب تعدد مكونات المجتمع تكون أكثر قدرة على تعزيز الاندماج الاجتماعي وتقوية الأمن الهوياتي.

أما الإعلام، فقد أصبح أحد الفاعلين الأساسيين في تشكيل الوعي الجمعي وصناعة المعاني المرتبطة بالهوية والانتماء. فالإعلام لا يكتفي بعكس الواقع الاجتماعي، بل يساهم في إنتاج تصورات الأفراد حول الوطن والمجتمع والآخر. ولذلك يمكن أن يؤدي دوراً إيجابياً في دعم المواطنة من خلال نشر ثقافة الحوار والتسامح وتعزيز الثقة في المؤسسات، كما يمكن أن يتحول إلى عامل اضطراب إذا ساهم في نشر خطاب الإقصاء أو التمييز أو الاستقطاب.

وقد أدى التحول الرقمي إلى إعادة تشكيل وظيفة الإعلام، حيث لم تعد عملية إنتاج الخطاب الهوياتي حكرًا على المؤسسات الإعلامية التقليدية، بل أصبح الأفراد والجماعات يساهمون في إنتاج وتداول المضامين عبر الفضاءات الرقمية. وهذا التحول يفرض ضرورة تطوير التربية الإعلامية وتعزيز قدرة المواطنين، خاصة الشباب، على التعامل النقدي مع المحتويات الرقمية، بما يحميهم من التضليل أو فقدان المرجعيات الثقافية المشتركة.

وفي هذا الإطار، يشير مانويل كاستلز إلى أن شبكات الاتصال الحديثة أصبحت فضاءات جديدة لإنتاج الهويات وإعادة تشكيلها، حيث أصبحت الهوية في المجتمع الشبكي مرتبطة بالصراعات الرمزية حول المعنى والانتماء (Castells, 2010, p. 12) وهو ما يجعل من التحكم الإيجابي في المجال الرقمي أحد شروط حماية الأمن الهوياتي في المجتمعات المعاصرة.

وفي السياق الجزائري، لعب التعليم منذ الاستقلال دوراً مركزياً في بناء الدولة الوطنية وترسيخ قيم الانتماء المشترك، من خلال تعميم التعليم وتعزيز الوعي التاريخي والثقافي الوطني. كما ساهم الإعلام في مراحل مختلفة في دعم القضايا المرتبطة بالهوية الوطنية، غير أن التحولات التكنولوجية وتغير أنماط استهلاك الإعلام فرضت تحديات جديدة تتطلب تطوير أدوارهما.

وبناءً عليه، فإن التعليم والإعلام لا يمثلان مجرد أدوات لنقل القيم، بل يشكلان مؤسستين استراتيجيتين في بناء المواطنة وتعزيز الأمن الهوياتي، من خلال قدرتهما على إنتاج وعي جماعي متوازن يجمع بين الحفاظ على الخصوصية الوطنية والانفتاح على التحولات العالمية.

14. مقومات بناء مواطنة اندماجية لتحقيق الاستقرار الهوياتي في الجزائر

يمثل بناء نموذج مواطنة اندماجية أحد أهم المداخل الاستراتيجية لمواجهة تحديات الأمن الهوياتي في الجزائر، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية المتسارعة التي تعرفها المجتمعات المعاصرة. فالمواطنة في مفهومها الحديث لم تعد مجرد رابطة قانونية تحدد علاقة الفرد بالدولة، وإنما أصبحت منظومة متكاملة من الحقوق والواجبات والقيم والممارسات التي تساهم في بناء الانتماء وتعزيز المشاركة داخل المجتمع (Marshall, 1950, p. 28).

ويقوم هذا النموذج على الانتقال من تصور ضيق للمواطنة قائم على الامتثال القانوني إلى تصور أكثر شمولاً يجعل المواطن فاعلاً في المجال العمومي، ومشاركاً في بناء مشروع المجتمع. فالمواطنة الفاعلة تشكل آلية لتحقيق الاندماج الاجتماعي لأنها تسمح بتحويل التنوع الاجتماعي والثقافي إلى مصدر إثراء ضمن إطار وطني مشترك.

ويتمثل أحد الأسس الرئيسية لهذا النموذج في الاعتراف بالتعدد الثقافي باعتباره جزءاً من بنية المجتمع الجزائري، وليس عاملاً خارجياً عنها. فالهوية الوطنية الجزائرية تشكلت تاريخياً من تفاعل روافد متعددة، من بينها البعد العربي والأمازيغي والإسلامي، وهو ما يتطلب مقاربة تقوم على الاعتراف المتبادل والتوازن بين الوحدة والتنوع. وفي هذا السياق، يؤكد تايلور أن الاعتراف بالهويات المختلفة يمثل شرطاً لتحقيق اندماج اجتماعي حقيقي، لأن غياب الاعتراف يؤدي إلى الشعور بالتهميش ويضعف الانتماء المشترك (Taylor, 1994, p. 38).

كما يرتبط بناء المواطنة الاندماجية بتحقيق العدالة الاجتماعية، باعتبارها أحد الشروط الأساسية لتعزيز الثقة بين المواطن والدولة. فالمواطنة لا يمكن أن تكون فعالة في ظل استمرار الفوارق الاجتماعية أو الإحساس بعدم المساواة في توزيع الفرص. وتشير بعض الدراسات الجزائرية إلى أن تعزيز الانتماء الوطني يرتبط بمدى

قدرة السياسات العمومية على تحقيق التنمية المتوازنة وتقليص مظاهر التفاوت الاجتماعي (قريد، 2021، ص. 6).

ومن جهة أخرى، يتطلب هذا النموذج إعادة بناء أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خاصة المدرسة والإعلام والمجتمع المدني، باعتبارها الفضاءات التي يتم من خلالها إنتاج ثقافة المواطنة. فالتربية المواطنة يجب ألا تقتصر على تلقين المعارف، بل ينبغي أن تهدف إلى تكوين فرد قادر على الحوار والمشاركة واحترام الاختلاف. كما ينبغي للإعلام أن يتحول إلى فضاء لتعزيز النقاش العمومي المسؤول وترسيخ القيم المشتركة. ويشكل تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية عنصراً أساسياً في هذا النموذج، لأن المواطن لا يصبح فاعلاً بمجرد امتلاكه للحقوق القانونية، وإنما من خلال ممارسته لهذه الحقوق داخل الفضاء العام. فالمشاركة في المؤسسات المنتخبة، والعمل الجماعي، والانخراط في المبادرات المجتمعية، كلها آليات تساهم في تقوية العلاقة بين الفرد والدولة.

وفي السياق الجزائري، تكتسي المواطنة الاندماجية أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة المجتمع وتحديات المرحلة الراهنة، حيث يتطلب بناء الأمن الهوياتي تجاوز المقاربات التي تربط الهوية بالتمائل الثقافي فقط، نحو تصور يقوم على المواطنة الجامعة والاعتراف بالتنوع. ويؤكد ذلك أن استقرار الهوية الوطنية لا يتحقق بإلغاء الاختلاف، وإنما بدمجه داخل مشروع سياسي واجتماعي مشترك. وعليه، فإن نموذج المواطنة الاندماجية يمثل مدخلاً أساسياً لتعزيز الأمن الهوياتي في الجزائر، لأنه يجمع بين الاعتراف بالتعدد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وترسيخ المشاركة، بما يسمح ببناء مجتمع متماسك قادر على مواجهة التحولات الداخلية والخارجية.

الخاتمة

يتضح من خلال تحليل العلاقة بين ثقافة المواطنة وإشكالية بناء الأمن الهوياتي أن هذه العلاقة تتسم بطابع جدلي معقد يقوم على التداخل والتكامل أكثر من كونه تعارضاً أو انفصلاً. فثقافة المواطنة، بما تحمله من قيم الحقوق والواجبات والمشاركة والمساواة، تشكل الإطار العملي الذي يُعيد تنظيم علاقة الفرد بالدولة ويُسهّم في تعزيز الانتماء الوطني، في حين يمثل الأمن الهوياتي البعد الرمزي والثقافي الذي يحافظ على استمرارية الهوية الجماعية ويضمن تماسكها في مواجهة التحولات الداخلية والخارجية.

وقد أظهر التحليل أن الهوية الوطنية ليست بنية ثابتة أو مغلقة، بل هي بناء اجتماعي تاريخي قابل لإعادة التشكل وفق السياقات السياسية والثقافية. كما أن المواطنة الحديثة لم تعد مجرد وضع قانوني، بل أصبحت ثقافة وسلوكاً وممارسة يومية، تتحدد فعاليتها بمدى قدرة الدولة ومؤسساتها على ترسيخ قيم العدالة والمساواة والمشاركة السياسية، إضافة إلى إدارة التنوع الثقافي داخل المجتمع بشكل متوازن.

وفي السياق الجزائري، يتبين أن بناء المواطنة والأمن الهوياتي يواجه تحديات متعددة مرتبطة بالتعدد اللغوي والثقافي، والإرث التاريخي، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تأثيرات العولمة والتحول الرقمي. غير أن هذه التحديات لا تلغي إمكانية بناء نموذج وطني جامع، بل تجعل من الضروري تبني مقاربة شاملة تقوم على الاعتراف بالتنوع، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتطوير منظومات التعليم والإعلام، وتقوية المشاركة السياسية.

وبناءً عليه، يمكن القول إن تحقيق الأمن الهوياتي في الجزائر يمر أساساً عبر ترسيخ ثقافة مواطنة فعالة، قادرة على تحويل التنوع إلى عنصر قوة بدل أن يكون مصدر انقسام، وعلى بناء هوية وطنية جامعة تتسع لجميع مكونات المجتمع ضمن إطار من الوحدة والتعدد المتوازن. وهكذا تصبح المواطنة ليست فقط آلية تنظيمية، بل مشروعاً مجتمعياً استراتيجياً لضمان الاستقرار والتماسك داخل الدولة الحديثة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ✓ بن نبي، مالك. (1986). *شروط النهضة*. الجزائر: دار الفكر.
- ✓ حنفي، حسن. (2004). *من النقل إلى الإبداع: محاولة لإعادة بناء علوم الحكمة*. القاهرة: دار قباء.
- ✓ غليون، برهان. (2006). *نقد السياسة: الدولة والدين*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- ✓ غربي، ع.، ودالع، م. (2021). "التعدد الثقافي وإدارة الهوية في الجزائر: مقارنة سوسيولوجية". دراسة أكاديمية.
- ✓ قريد، ع. (2021). "العدالة الاجتماعية وبناء المواطنة في الجزائر". مقال أكاديمي.
- ✓ فريجة، م. (2024). "الإعلام الرقمي وإعادة تشكيل ثقافة المواطنة في الجزائر". دراسة منشورة.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- ✓ Appadurai, A. (1996). *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- ✓ Banks, J. A. (2008). *An Introduction to Multicultural Education*. Boston: Pearson.
- ✓ Castells, M. (2010). *The Power of Identity* (2nd ed.). Oxford: Wiley-Blackwell.
- ✓ Kymlicka, W. (1995). *Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights*. Oxford: Oxford University Press.
- ✓ Marshall, T. H. (1950). *Citizenship and Social Class*. Cambridge: Cambridge University Press.
- ✓ Taylor, C. (1994). *Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition*. Princeton: Princeton University Press.